اسم المقال: المجال العمومي في التنظير السياسي الغربي المعاصر
اسم الكاتب: م.د. سماح نجم كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9549
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجال العمومي في التنظير السياسي الغربي المعاصر[▽]

The public sphere in contemporary Western political theorizing

م.د سماح نجم كاظم *
Samah Najam Kazim

الملخص

يعد المجال العمومي أحد المفاهيم المعاصرة التي تعكس أزمة الدولة والسلطة الديمقراطية الغربية، يرتبط بمفاهيم العقلانية والتواصل وإتيقا النقاش لتشكيل الرأي العام العقلاني ، تاريخياً امتدت جذوره للفكر اليوناني القديم حيث (الأغورا)، و(كانط)فيعد المؤسس الأهم للمجال العمومي ، أذ ربطه بالمجتمع المدني ، واضعاً خرسانة مفاهيمية امتدت للفكر المعاصر كالعقلانية والاستنارة والتحرر من الوصايا ، واساسها استخدام العقل ومنهم استعماله العمومي بالمجال العمومي ، ومنه إلى (هابرماس) الذي ناقش إشكالية المجال العمومي البرجوازي وقدم معالجته ، وكذلك (حنة آرندت) وصولاً إلى (نانسي فريزر) والمجال او الفضاء العمومي العابر للأوطان .

الكلمات المفتاحية : المجال العمومي ، التوتاليتارية ، الديمقراطية التشاورية ، المجال العمومي العابر للأوطان .

Abstract

The public space is one of the contemporary concepts that reflect the crisis of the state and Western democratic authority, linked to the concepts of rationality, communication and eagerness of discussion to form rational public opinion, historically its roots extended to ancient Greek thought where (agora), and (Kant) is considered the most important founder of public space, linking it to civil society, putting conceptual concrete extended to contemporary thought such as rationality, enlightenment and freedom from commandments, and its basis is the use of reason, including its public use in public space, and from it to (Habermas), who discussed the problem of the bourgeois public space and presented its treatment, as well as (Hanna Arndt), up to (Nancy Fraser) transnational public space.

Keywords: public space, , totalitarianism, consultative democracy, transnational public space.

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/25 تاريخ القبول: 2025/2/21 تاريخ النشر : 2025 /3/31

* جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية samah.najm@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة

يعبر المجال العمومي عن سلطة النقد والمراقبة يرتبط بالرأي العام والمناقشة والحوار ، أنَه مجال التفاعل البينذاتي أساسه التواصل وإتيقا النقاش ، يستلزم الحرية والديمقراطية والعقلانية كشرط لتأسيسه ، مجال عمومي برجوازي تفككك وزال عند(هابرماس)بعد زوال العقلانية اللازمة لمهمته النقدية التحريرية ؛ بفعل الدولة الرأسمالية وثقافتها الاستهلاكية البديلة لثقافة المناقشة واثرها على الأفراد والرأي العام الناتج عنها عبر التقنية،والأهم الفصل بين المستوى المعيش–مستوى الفضاء العمومي–والمستوى المنظوماتي، وتأثير الأخير بأدواته على المجال والعقلانية مما الغى عقلانية الافراد مشكلاً أزمة المجال العمومي ، أما (ارندت) فعدت السلطة التوتاليتارية أساس اشكالية المجال العمومي لتأثيرها المزدوج على الحرية والعقلانية ، ولم يقف الفكر الغربي عند حدود المعالجة المتمثلة بعقلنة العالم المعيش والعقلنة السياسية وانما انطوى على تجاوز المجال القومي إلى الفضاء العابر للأوطان مع (نانسي فريزر).

أهمية البحث : تنطلق أهمية الدراسة من حداثة المفهوم وتعقد اشكاليته ؛ أذ يطرح مشكلة السلطة والأيديولوجيا والدعاية التوتاليتارية وأزمة الدولة الرأسمالية المعاصرة ، فضلاً عن معالجته الفكرية التي من شأنها أن تجعل قوة الرأي العام سلطة نقدية تحريرية عقلانية تحرر العقل من الوصايا .

اشكالية البحث : تطرح الدراسة اشكالية الانقسام الفكري حول أمكانية معالجة المجال العمومي ، أذ تبنى(هابرماس)معالجة سياسية للمجال العمومي بربطه بمشروع العقلنة ترجع الحرارة لشراييه ، في حين ذهبت(فريزر)إلى زوال المجال العمومي المحلي الوستفالي نحو تأسيس مجال عمومي عابر للأوطان.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (مشروع العقلنة أساس معالجة المجال العمومي المحلي ، يعيد له قدرت السلطة النقدية مما يتيح أمكانية التحرر وتكوين التواصل البينذاتي العقلاني).

منهجية البحث : تم الاعتماد في كتابة الدراسة على المنهج التاريخي بدراسة الجذور الفكرية المؤسسة للمجال العمومي ، والمنهج البنيوي بتفكيك إشكاليته ودراسة اجزائه لبيان ماهيته ومن ثم معالجته وتركيبة والمنهج الوصفي لوصف المجال العمومي العابر للأوطان بوصفه مجالٍ بطور التكوين .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور الأول جاء بعنوان(المجال العمومي: دراسة تحليلية)، في حين خصص المحور الثاني لبيان مشكلة الفضاء العمومي فكان بعنوان (المجال العمومي بين الابعاد النقدية والمعالجة الديمقراطية) واخيراً تضمن المحور الثالث بعنوان (ما بعد الفضاء العمومي : المجال العمومي العابر للأوطان).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أولاً : المجال العمومي* : دراسة تحليلية

يعدَ المجال العمومي أحد أحدث المفاهيم المعاصرة بالتنظير السياسي الغربي ، شكل مفهومه و جذوره ودلالته الفكرية محط جدلاً واسع بين الباحثين: فما هو المجال العمومي ؟، وما علاقته بالتواصل والديمقراطية والفكر السياسي للحداثة ؟ وتساؤلات اخرى يتضح بها مفهومه نبينها بالآتي .

1- المجال العمومي سياقات التشكل ودلالات المفهوم

أ- تعريف المجال العمومي وعلائقه

يعبر المجال العمومي عن(التفكير السياسي بآلية اندماج الفرد في المجموعة ومشاركته في الحياة العامة)، وهذا ما يوضح علاقته بالتمظهرات الديمقراطية ونوعية الوسائط والعلاقات التي تصل الأفراد ببعضهم داخل المجال العام ، في ضوء إشكال العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى[1]، مجال يعدَه البعض مجالاً ثالث بجانب السياسة والاقتصاد ، يرتكز على الرابطة الاتصالية – الرمزية ذات الطابع الاجتماعي ، رابطة تسمح بظهور أبنية أكبر للتداول والنقاش تشكل المجال العام ، عرفه (هابرماس) بأنه "الأداة الاتصالية في الممارسة السياسية الديمقراطية" ، ارتبطت مناقشاته بالمجتمع المدني أذ يمثل "البنية التحتية الخطابية والمعيار الكامن للأداء الوظيفي الفعال للمجتمع المدني" ، واخيراً ناقش المفهوم الصلة بين الحركات الدينية ودورها بالمجال العام ، ويعد الفعل التواصلي نواته سواء في فكر(هابرماس) او ما بعده ، ويمكن تحديد هدفه بتقويةِ" الرابطة الاجتماعية ... عبر تأكيده على الأبعاد العقلانية والقصدية للفعل والتفاعل والاتصال" [2].

تبعاً لذلك عرف (تشارلز تايلر) المجال العمومي بأنه "فضاء مشترك يلتقي فيه أفراد المجتمع عبر جملة متنوعة من الوسائط : المطبوعة ، والالكترونية ، والمقابلات الشخصية المباشرة أيضاً ؛ وذلك

---

* فككت (حنة آرندت) لفظ العام الذي يضم مفردتين متلازمتين لا متماهيتين ، فهو أولاً يعني بأن كل ما يظهر في المجال العمومي يمكن أنَ يراه ويسمعه الجميع ، أي أن كل الافكار والمناقشات والانفعالات داخل هذا المجال لابد ان تتمتع بأكبر قدر من الإشهار، ويشترط ذلك انتزاعها من المجال الخاص والفردية ، ثانياً كلمة عمومي تعني العالم بما هو مشترك معنا بيد أنَه متمايز عنا ، وبهذا المعنى يعبر المجال العمومي بما هو العالم المشترك يجمعنا ويعبر عن رأينا بيد انه يمنعنا من السقوط احدنا بالأخر ، فيحتفظ كل فرد به على ماهيته وهويته (ينظر في ذلك : حنة ارندت ، الوضع البشري ، ترجمة : هادية العرقي ، ط1، مؤمنون بلا حدود ، المغرب ، 2015، ص ص 71، 73).

(1) العياشي الدراوي ، الفضاء العمومي عند حنه آرنت الفاعل الاجتماعي والفعل السياسي ، في الفعل السياسي بوصفه ثورة ، مجموعة باحثين ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013 ، ص ص 113 – 114 .

(2) أرماندو ساففاتوري ، المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام ، ترجمة : أحمد زايد ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 19- 23.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك ، والتوصل ... إلى تفكير مشترك في هذه المسائل"، أنَه فضاء مشترك ويعد مجاله العام سمة مميزة للمجتمع الحديث يستلزم تزويره عندما يراد قمعه أو التلاعب به [1]، وينشأ عن ذلك ترابط المجال العمومي والرأي العام ، فأنه وفقاً لـ(هابرماس) يمثل مجموعة "أشخاص متباعدون يحملون الآراء نفسها متصلين عبر نوع من فضاء للنقاش يتمكنون عبره من تبادل الآراء مع الأخرين ومن الوصول الى نقطة النهاية المشتركة" ، أنَه نتاج عملية مستمرة من التطور الاجتماعي للعلاقات الجدلية التي تندمج بها (المشاركة المادية ، والمفهوم العملي، والتعبير الثقافي) للمجموعات البشرية بمنظور (هنري لوفيفر)، فالمجال العمومي شكل اجتماعي ينتج من خلال الممارسات الاجتماعية التي تحتاج إلى فاعلين اجتماعيين ، كما أنَه بناء عقلي يتم أدراكه وتصوره [2]، إذ لا يمكن لمجاله أنَ يوجد إلا أذا ما تم تخيله* ، ويعدَ سمة مميزة للحداثة السياسية ، ويجسد قطيعة مع التصورات الفلسفية التقليدية التي ترمي إلى جعل الشؤون السياسية للبشر وقضايا التدبير شأناً لاهوتياً متعالياً لا أمراً ناسوتياً أرضياً ، يمثل فيه الفعل الإنساني الحر العامل الحاسم في نشوئه وتطوره [3]، وهذا ما يجعل من الطابع السياسي السمة الرئيسية المميزة للمجال العمومي ؛ طالما أنَه يؤكد على قيمة التواصل والفهم الاتصالي بين الفاعلين من المستوى الأصغر للحياة الاجتماعية إلى المجالات الجمعية الأكثر تنظيماً ، وتعد هذه السمة الاكثر جدلاً : فهل يعدَ المجال العام في المجتمعات الحديثة مجالاً سياسياً بضوء عجلة القوة البيروقراطية وعقلانية السوق الرأسمالية ودورها بتعيين حدود الحياة السياسية في النظم الديمقراطية؟ [4]، تساؤل يفتح آفاق بحث المجال العمومي على الديمقراطية التشاورية بفكر (هابرماس) ، فالفضاء حيث التحاور البينذاتي أو النقاشات العامة أحد المرتكزات الرئيسية للديمقراطية التشاورية [5]، ليحدد هذا

([1])تشارلز تايلر، المتخيلات الاجتماعية الحديثة،ترجمة: الحارث النبهان، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2015 ، ص 103.

([2]) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 104 ، وضرغام شتية ، الفضاءات العامة في مدينة عمان : بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2021، ص 42.

*ليس المجال العمومي بالدراسات الفكرية الغربية موضوعاً مكانياً محدداً يجتمع فيه الجمهور وإنما كما يوضح (هابرماس) (مجال ينشأ بين الناس كلما انخرطوا في نقاش او توصلوا بشأن قضايا تعنيهم جميعاً وتؤرقهم ، يلتقي فيه أفراء المجتمع عبر جملة من الوسائط لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك) (ينظر في ذلك : محمد الصادق بوعلامي ، ضمور الدين وظهوره في الفضاء العام بتونس ، مجلة الفيصل، العددان 539– 540، اكتوبر، 2021، ص 119) .

([3]) تشارلز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص 105، والعياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 114.

([4]) أرماندو سالفاتورى ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

([5]) إبراهيم صالح البرزنجي ، الفكر الدستوري لهابرماس دراسة في مشروع دستور الاتحاد الأوربي ، ط1 ، مكتبة دجلة ، 2024، ص 49 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النموذج المجال بمفاهيم محددة تشكل نواته كالتواصل والرأي العمومي وإمكانية الولوج أليه من قبل كافة المواطنين ، ليضعنا (هابرماس) امام جملة من السمات المحددة لماهية المجال العمومي وتمثل بذات الوقت شروط تكوينه اهمها الآتي : [1]

1- **الكيان العمومي:** لا يتصرفوا المواطنين كرجال اعمال او خاضعين إلى نظام الدولة وقيوده البيروقراطية ؛ وإنما بوصفهم كيان عمومي الذي يشترط الحرية والبحث بالمصلحة العامة .

2- **الاستقلالية والانفتاح** : استقلالية المجال عن الدولة والاقتصاد والأسرة ، فهو أذاً فضاء يلجه المواطنين عندما يتخلصون من انتماءاتهم هذه ، كما أنه مجال مفتوح امام المواطنين الاحرار للمشاركة الحرة وهو بذلك لا يمكن تخيله إلا في مجتمع ديمقراطي .

3- **اللامكان** : عدم ارتباط المجال بمكان محدد كحصره بالبرلمان ، وإنما هو مجل ملازم للعلاقة التواصلية التي تربط الناس بعضهم ببعض ، أذ نكون إزاء مجل عمومي مع كل نقاش ينعقد بين افراد خصوصيين حول قضايا تؤرقهم بوصفهم كيان عمومي .

4- **العمومية** : تشير إلى العلنية والنقاش الذي لا يكون مؤثراً إلا أذا استند إلى المعلومة العمومية ، وبمقتضى هذه العمومية يكون المجال قلعة مراقبة ديمقراطية على كل انشطة الدولة .

وبذلك يعدَ المجال العمومي اقليم الحرية لينفتح على كل الامكانات المغايرة لما هو شرعي أو مضاد لها ، فالمجل العمومي ليس الدولة وإنما هو عمومي بقدر ما يستقل عنها وينجح في الاشتغال على **حدود سلطته**/سلطة العقل العمومي المغايرة لمنطق الحكم، وتنشأ علاقة المجال العمومي بالدولة الحديثة عبر القانون بقدر ما يترجم سلوكيات عمومية جديدة ليس لها من سند شرعي إلا الحقوق ، ومطمع الدولة الرئيسي هنا هو أنَ تسيطر بحيث تصنع كل اجهزة المجال العمومي بمادة حقوقية بحتة سواء تعلق الأمر بالنظام الأداتي / الاجهزة العمومية التقليدية أو التواصلي للمجال[2].

2- ما هو الفضاء/المجال المشترك ؟ : دراسة بالتحولات الهيكلية للمجال العمومي

حدد (تايلر) المجال المشترك بوصفهِ فضاء افتراضي ارتبط فيه مجموعة محددة من الأفراد بالنقاش وذلك عبر وسائط اختلفت من زمن لآخر، ففي القرن **(السابع عشر)** شكلت المدينة الأوربية مركز المجتمع البرجوازي واعتبر (البلاط الأميري والملكي) وعلى الأخص بالموانئ التجارية مجال عمومي يلتقي فيه القراء والنخب المثقفة من أجل الحوار ، عزز ذلك ظهور الصالونات والمنتديات الثقافية بما

([1]) مصطفى الحداد ، من الاجماع إلى المنازعة ورنسيير ضد هابرماس ، في الماركسية الغربية وما بعدها ، دار ومكتبة عدنان ، بغداد ، 2014، ص ص 282-283.

([2]) فتحي المسكيني ، فلسفة النوابت ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1997، ص ص 60 – 61 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أسهم بتطوير الفكر العمومي السجالي النقدي ولم تتسع عمومية الحوارات إلا بقنوات الاتصال الطارئة كالصحف[1]،أما القرن(**الثامن عشر**)عصر التنوير كان المحطة الأهم نشأ فيه ما يعرف بفكر(هابرماس) بـ(**المجال العمومي البرجوازي**)* تزامن ظهوره مع ظهور الدولة الحديثة والطبقة البرجوازية التي شكلت فضاء ضم اشخاصاً شكلوا جمهوراً ، لا يمارسون سلطة لكنهم ينتقدون ويرفضون المراقبة التي تمارسها السلطة ، ومن ثم هم يطالبون بفضاء عام منظم من قبل السلطة لكنه موجه مباشرة ضدها[2]، وهو بذلك فضاء سياسي جديد وضع نفسه بين الدولة والأفراد ، ليمثل دور الوسيط بين حاجات المجتمع والدولة، مما منحه دور النقد العقلاني للسلطة السياسية، هذا التوسط استمر تدريجياً إلى حدود القرنين (18-19)عن طريق نصوص دستورية محددة مثلاً : بنيات الدولة الدستورية، الانتخابات، الصحافة، والنقاشات البرلمانية المفتوحة على الأعلام، وهكذا تظهر السلطة السياسية وهي خاضعة لمحكمة الرأي العقلاني والشرعي[3]، ولعل ذلك ما حمل(هابرماس) إلى تشبيهه بـ"جهاز الانذار" وظيفته إدراك المشاكل وتحديدها وصياغتها مما يمكن التنظيمات البرلمانية من معالجتها ، أنه "صندوق الصدى" يجمع كل المشكلات والتي لابد من معالجتها من قبل النظام السياسي، مجال تختلف مستوياته باختلاف: (تعقيد التنظيم وكثافة التواصل ومستوى التوعية)،مما يمكن من التمييز بين: (مجال عمومي عرضي كالمقاهي والشوارع)، و(مجال عمومي مجرد شكلته وسائل الاعلام يضم القراء والسامعين والمتفرجين) و(مجال عام منظم بحضور المشاركين فيه كالمحاضرات والندوات) ، وبالتالي لا يعبر المجال المشترك عن

([1]) بشرى زكاغ ، الشبكات الرقمية وديناميات الحقل الاجتماعي السياسي بالمغرب ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2023 ، ص ص 98 – 100 ، و تشارلز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص 104.

*حدد (هابرماس) نشأته بثلاثة دول اوربية الأولى (انجلترا) بمنتصف القرن (17) فكانت الدولة الوحيدة أنذك التي تشارك الجمهور في حل صراعاته، والثانية (فرنسا) تزامن فيها ظهور المجال مع الثورة الفرنسية جسدته النوادي التي كانت مثل للأحزاب السياسية حيث يتم تشكل مختلف التشكيلات البرلمانية اضافة للصحافة السياسية ، مجال تزود بمواد تشريعية اتخذتها الدول الاوربية مرجعاً ليبدأ الفضاء العمومي بكل مضامينه المؤسسة والتشريعية بالانتشار في أوربا، أما (المانيا) تبعاً لعلاقة الطبقتين البرجوازية والارستقراطية فلم يتمكنوا من تطوير مجال خاص لجمهور يستفيد من عقله، بيد أن التأسيس كان مع (كانط)(ينظر في ذلك : جميلة حنفي ، إعادة بناء الحق والديمقراطية لدى يورغن هابرماس ، في الفلسفة السياسية المعاصرة قضايا وإشكاليات ، ط1 ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2014، ص ص 162-163) .

([2]) المصدر نفسه ، ص 162 .

([3]) نور الدين علوش ،المدرسة الالمانية النقدية نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث ، ط1 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2013 ، ص ص 65-66 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مؤسسة او بنية معمارية او نسق، وإنما شبكة تواصل تتولى هذه الشبكة تصفية التواصل وتؤلف بينها مما يشكل الرأي العام ، فضاء يعيد إنتاج ذاته عبر الممارسات التواصلية اليومية [1] .

تزايد التلاحم بين الإنسان والألة بالألفية الثالثة أنتج فضاء عمومي جديد وهو (المجال المعلوماتي الشبكي)، حيث مهد الانترنت انتقال المجال العمومي من الواقع إلى الشبكات ، لتشكل شبكات الانترنت الرقمية ساحة عمومية افتراضية ، تتيح للمشتركين فيها حرية التعبير عن الرأي ، بشكل منفرد او جماعة ، جماعة لا تعبر عن مجموعة افراد بل شبكات رقمية اختارها الفاعلون بإرادتهم ولذلك تعد مجالاً عام ، بعد أنَ تفتت مؤسسات ما يعرف بالأمكنة الثالثة–الاماكن التي يرتادها الناس لمناقشة شؤونهم العامة بشكل حر–واقتراب اختفائها، ولذلك عرف المجال العام عند(مانويل كاستلز) بأنه (الشبكات الرقمية التي تتسم بطابعها التحريري او التمردي ، أذ تشكل ساحة عامة على الصعيد الوطني والكوني) [2].

3- الجذور الفكرية المؤسسة لمفهوم المجال العمومي

الجذور الفكرية لمفهوم المجال العمومي بالموروث السياسي للفلسفة اليونانية ، وتحديداً ما له صلة بمفهوم المدينة أو "فضاء المدينة"(Le sphere de la polis) ، أذ أنَ العمومية كانت منذ البداية ممارسة اغريقية ؛ ابتكروا المؤسسات السياسية المتمثلة بـ(المدينة–الدولة)(polis) جرى تنظيم جميع شؤونها بساحة مركزية وهي (الاغورا) (Agora)* اعتبرت بمثابة جمعية عمومية ذات مهام تشريعية، فكان المجال المناسب للتشاور والخطابة واتخاذ القرارات[3]،لتشكل جوهر الحياة السياسية والاجتماعية الأثنية ؛ أذ أنَه لصيق بمفهوم(السياسية)الذي يتضمن : البراكسيس(Praxis la)–الممارسات السياسية– والكيسيس (La lexis)–الخطاب العمومي– فشكلت الاغورا مضمون فكرة السياسة، أما (المدينة) فأنها وفقاً لـ(حنَة آرنت) (تنظيم الشعب انطلاقاً من تشاور عمومي يشمل فضائه جميع الناس من أجل هدف مشترك بمكان محدد)، وهكذا شكل المجال العمومي جوهرة المدينة، أما (الإنسنة) فلا تدرك دون المجال ؛ ذلك لأن إنسانية الإنسان لا تدرك بالعمل فهو جهد العبيد وإنما بالبراكسيس والكيسيس وبالتالي بالمجال العمومي ، وتعتقد (آرنت) أنَ الصداقة بمفهوم (ارسطو) القيمة الوحيدة التي تسمح بالتعبير

([1]) جميلة حنفي ، مصدر سبق ذكره، ص166.

([2]) بشرى زكاغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99–100.

*الاغورا(Agora):فضاء يلتقي فيه مواطني المدينة ليناقشوا المسائل العامة بحرية تامة، يختلف عن الايكوس (Oikos) يمثل المجال الخاص باللاتينية يتعامل فيه رب البيت مع المسائل الضرورية ، وأصبح من الثوابت التمييز بين المجال العام والخاص (ينظر في ذلك : عز الدين عبد المولى ، العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت،2025،ص80).

([3])العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 122 ، وبشرى زكاغ ، مصدر سبق ذكره ، ص 98.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العمومي الحر لجميع الآراء ، وأخيراً في المجال العمومي الاثني لا وجود لجدلية الحاكم / المحكوم ؛ بضوء حرية الرأي وسلطة الأفراد المتجسدة بالإقناع [1] .

أما جذور المجال العمومي في المدرسة الألمانية* فترجع إلى عقلانية (كانط) للخلاص من الوصاية التي تجسدت بالشكل السلطوي لشتى الممارسات كالسياسية والدينية...الخ ، والتحرر لصيق بالعقلانية وجوهرها تمييز(كانط) بين (الاستعمال الخاص للعقل:مقيد غير حر أذ يكون "ترساً في آلة" يؤدي وظيفة محددة داخل النظام والطاعة ملزمة) ، في حين (الاستعمال العمومي: منبع الحرية فيكون الإنسان كائن مفكراً بـ"عالم العقول" ينتمي للإنسانية المفكرة، وهنا يكمن التحرر والتنوير)[2]، فالدولة– الأمة قد لا تفي بمهمة التنوير ولا تسمح بالتفكير لتمارس هي دور الوصايا ، لذلك كان لابد من التمييز بين استعمالي العقل، ورهن التنوير بحرية التفكير والتعبير بالمجال العمومي[3]، فإذا كان المجال الخاص**يرتبط بالفرد ببعده الذاتي الباطني فأن المجال العام يدل على أشكال انضمام الذات المفردة إلى الجماعة /الآخر، ولا يتحقق ذلك إلا بالمجال العمومي المشترك لما يتحه من إمكانات المشاركة والاجماع والتنازع [4]،أنه فضاء مرتبط بالمجتمع المدني ، أساسه العقل العمومي إذ تجري فيه مجمل العمليات التي يقوم بها الفرد

([1]) نور الدين علوش ، الفلسفة الأمريكية المعاصرة ، ط1 ، دار الرافدين ، لبنان، 2016، ص ص 40–41.

*أطلق (هابرماس) وصف "العصر الذهبي للمجتمع المدني البرجوازي" دلالة للفضاء العمومي البرجوازي ، ولا يخفى عليه نمو الروح التسلطية والروح الشمولية ، لذلك استهدف أنَ يبرهن على أنَ (المانيا) شاركت في هذا العصر الذهبي على الاقل من خلال اعمال (ايمانويل كانط) (ينظر في ذلك : أرماندو سالفاتوري ، مصدر سبق ذكره ، ص25) .

([2])أيمانويل كانط ، ما التنوير؟ ، في كانط وفوكو من تعالي العقل إلى انطولوجيا الحاضر نصوص في التنوير والثورة والسلطة، ترجمة : كريم الجاف، د ط ، مكتبة زاكي للطبعة ، بغداد ، 2018، ص39. (للاستزادة ينظر : نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 91).

([3]) فتحي المسكيني ، الدين والامبراطورية في تنوير الإنسان الأخير ، ط2، مؤمنون بلا حدود ، المغرب ، 2016، ص ص 227، 230.

**يتمثل المجال الخاص عند(آرندت)بالبعد الذاتي للفرد، أما المجال العام يمثل انضمام الذات المفردة للجماعة / الآخر لممارسة الحرية بنطاق الكلية والاجماع والتنازع والحس المشترك ، وشرط تحقيق الحرية من حيث هي مطلب أنساني أنما هو وجود فضاء عمومي يتيح إمكانيات المشاركة والتفاعل ، والفرق بين المجالين هو ما يمتاز به المجال العام باعتباره مجال للحرية والمساواة (ينظر في ذلك : العياشي الداروي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 124–125).

([4]) العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بسياق اجتماعي كالمناقشات للتوصل لقرارات حول قضايا عامة ، وبالبعد التواصلي هذا يبلغ التنوير غايته ، ويشترط ذلك ثلاثة قواعد لابد من العقل العمومي أن يتسم بها وهي الآتي : [1]

قاعدة الاستنارة : تجسد قدرة "تفكير الفرد لنفسه"، وبالتالي التخلص من الخرافة التي يفرضها أوصياء التفكير ، أهمية هذه القاعدة هو عرض الأفراد رؤيتهم بالمجتمع المدني ويقارنوها بمواقف الاخرين، وهي غاية لا تدرك بحال تماثل الآراء ، وتمثل الاستنارة خطوة نحو التفكير المتسع .

قاعدة التفكير المتسع : تمثل وجهة نظر عامة وكلية يمكن للمرء استخدمها في تقييم أرائه وأحكامه والبحث مع الأخرين بالهموم المشتركة ، لتشكل النظرة الشاملة النشأة من محاولة فهم الناس لآراء بعضهم البعض ، والتواصل معهم والفهم المتسع لأفكارهم، لتعبر عن الفكر والعقل المنفتح .

قاعدة التفكير المتسق : لتحقيقه لابد أنَ يكون الأفراد تحت حكم القاعدتين الأوليين كمسألة اعتياد ، شريطة إلا يسمحوا للحكم الاعتباطي للتحكم بتفكيرهم ، وأنَ يسعوا لفهم مواقف الأخرين لتحقيق الموقف العام المشترك ، ويحقق التواصل والتشاور القائم على الاخلاق والأمر المطلق الذي يؤسسه (كانط) على مبدأ (أنَ على المجتمع إن يعامل الفرد كغاية) يحقق الاحترام والحرية لتحقيق التنوير.

الترابط الجدلي بين المجال العمومي والمجتمع المدني أساس طرح فكر الأنوار حول نشأة الفضاء العمومي ؛ ذلك أنَ المجتمع المدني يمثل الإطار الذي تشكل به المجال العمومي وبدونه يصعب الحديث عن مجال للتشاور والتداول لجميع فئات المجتمع ، ولعل (هيجل) أبرز المعبرين عن ذلك إذ استخدم المجال العمومي في سعيه للتمييز بين المجتمع المدني والدولة ، بيد أنَه جعل الدولة سابقة في الوجود على المجتمع المدني ذا النزعة الأنانية يسوده التنافس والصراع ، لذلك كان لابد من اخضاعه بوصفه مجال عمومي لرقابة الدولة ، أما (جان جاك روسو) وجد بالمجال العمومي تجلي للإرادة العامة النابعة من مختلف مكونات المجتمع ، يعبر عن الانتقال إلى الوضع المدني ، والعلاقة بين افراده قائمة على الطوعية والحرية والتكافئية ، ليحمل المجال العمومي بعداً نقدي للسلطة المطلقة [2]، تعدَ (آرندت) أبرز المعبرين عنه أذ أوجدت تشابه بين الفكرين المسيحي القديم والماركسي العلماني ؛ فالمسيحية فعلت المجال الخاص حيث المسؤولية الفردية على شؤونه الخاصة، لكنها الغت المجال العام بحصره بالسلطة

([1]) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص ص 347 ، 349.

(2)نصر الدين العياضي، فضاء عمومي أم مخيال أعلامي؟ مقاربة نظرية لتمثيل التلفزيون في المنطقة العربية ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية 31 ، مجلس النشر العلمي ، الكويت ، 2011 ، يونيو ، ص ص 34، 36.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السياسية ، وهي بذلك حررت الافراد "من هم الشؤون العمومية" ، أما علمانية العصر الحديث فقد توقع (ماركس) "اضمحلال كل المجال العمومي" ؛ نتيجة لاضمحلال الدولة ، فلا اختلاف بينهما حول " تقدير الدائرة العمومية" [1] .

وتأسيساً عليه يمثل المجال العمومي مجالات وسيط بين الدولة والمجتمع المدني ، تستلزم أولا الرأي العام المتجسد بالاستعمال العمومي للعقل وقدرته النقدية لكشف اشكال الهيمنة والسلط المتعددة في الكل الاجتماعي ، مما يشكل أساس النقد والتحرر ، وثانياً القدرة أو اثره على السلطة السياسية ، ليشكل بنية تواصلية بين الافراد ، وجوهر الديمقراطية لما يستلزمه من مساواة وحرية وحقوق المواطنة .

ثانياً : المجال العمومي بين الابعاد النقدية والمعالجة الديمقراطية

يحمل العنوان اعلاه معنى مركب أذ يبين إشكالية المجال العمومي مع السلطة الليبرالية والاشتراكية ، ومن ثم المعالجة المتمثلة بالفعل التواصلي أولاً والديمقراطية التشاورية ثانياً ، نبين ذلك بالمحاور الآتية .

1- المجال العمومي ونقد السلطة السياسية

أ- المجال العمومي والنظم التوتاليتارية* : جدلية الحرية والتوتاليتارية بفكر آرندت

الأبعاد النقدية للمجال العمومي أتجاه النظم التوتاليتارية كامنة بمرتكزاته ووظيفته فهو (سلطة نقدية تراقب بشكل دائم سلطة الدولة ، سلطة تواصل عقلاني بوجه المسارات المؤسسية الموروثة والعمل العام والمصلحة الخاصة القائمة على منطق السوق) ، يرتكز على الديمقراطية ، والحرية ذلك أنَه لا يولد إلا كنتاج لـ"ثقافة القول" عكس المجال الخاص الذي اقترن ظهوره بـ"ثقافة الفعل" [2]، فالإرادة الحرة والمعلنة مع الإرادات الحرة الأخرى هي الوحيدة القادرة على أنشاء حالة التعددية الضرورية للسياسة والمجال العام ، فيتكون المجال العمومي عند (آرندت) من الممارسات الحرة المعلنة[3]، حرية تنعطف من الحرية الباطنية / الداخلية** إلى العالم المعاش ، فالحرية بحاجة إلى "رفقة الأخرين من المنزلة ذاتها ... وإلى

([1]) حنَة آرندت ، مصدر سبق ذكره ، ص 81 .

*التوتاليتارية : أنه نظام حكم سمته الاستبداد الكلي يصير معه أي تعايش محالاً كالأنظمة النازية والفاشية ، يقوم على عبادة الشخصية واحتكار أدوات العنف وسيادة الشرطة السرية على الجهاز العسكري ، واعتماه على الرعاع وقدرتها على الشر (ينظر في ذلك: الزواوي بغورة، الشمولية والحرية،ط1،دار سؤال،لبنان،2018، ص ص 33-34).

([2]) العياشي الدراوي ، مصدر سبق ذكره ، 123، ونعيمة شومان ، مصدر سبق ذكره ، ص 78 .

([3]) دستين اليس هاوس، حرية بلا عنف ، ترجمة: داود سليمان القرنة ، ط1 ، العبيكان ، الرياض ، 2016، ص237 .

** ترجع للفكر اليوناني لـ(ارسطو) بقولهِ "الحرية معناها أن يعمل المرء ما يشاء" ، ورسالة (ابكتاتوس) "إنَ الحر هو الذي يحيا كما يشاء"، أما(ارندت) فترتبط بباطن الإنسان لا العقل ولا القلب ، يلجأ أليها الناس حين يفرون من القسر الخارجي،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مكان عام" [1]، يمثل "فضاء عام مشترك للقائهم وعالم منظم سياسياً ... عالماً يُمكّن الإنسان الحر من أثبات نفسه بالقول والفعل" [2]، ويبقى ارتكاز المجال العمومي على الحرية لاسيما حرية التعبير والكلام أساس التعارض بينه وبين النظم التوتاليتارية التي لا تكتفي بتعزيز القوة عبر التقنية أو تقنين القمع و العنف ، وإنما أيضاً تقتل في الإنسان هويته ، لهذا ينعدم المجال العمومي[3] ؛ بعد أنَ "تنفي كل رعاياها إلى محيط المنزل ... وبذلك تمنع قيام أي مجال عام – فلا يكون للحرية واقع دنيوي من دون الميدان العام المضمون سياسياً ... أنها–أي الحرية–قد تظل تقطن قلوب الناس في هيئة رغبة ... أو أمل" ، و العالم بذلك لم يصبح مكان للقول والفعل ، والحرية لم تعد واقع مادي ، بعد عزل الأفراد بالمسكن مما يمنع من ظهور المجال العام، علماً أنَ(ارندت)تمازج الحرية بالسياسة فليسا نقيضين ، وما تفعله السلطة التوتاليتارية بتعاليها على حق الحرية من السياسة وعلى كل الحقوق الشخصية والمدنية ، وكل سياسات الاخضاع ، هو فصل السياسة عن الحرية ومن ثم الغاء المجال العمومي[4]، وبذلك عملت التوتاليتارية بوصفها حركة ونظام على تهديم المجال العمومي ، بعد أنَ الغت فاعلية المجتمع والأفراد لتحقيق الانصياع التام، وهذا ما يولد التناقض الشهير بين(الحرية/التوتاليتارية)؛بعد أنَ استهدفت الأخيرة القضاء على الفعل الإنساني وسلطة النقد ، وبذلك تنحو إلى إلغاء الحرية الموصوفة ، "إنَ النظام التوتاليتاري هو غياب كل سلطة ... من شأنها أنَ تعيَن نظم الحكم" [5]، بما فيها سلطة العقل العمومي.

ويتجلى البعد النقدي الثاني بفكر (آرندت) للنظم التوتاليتارية بسلطتها الكليانية وايديولوجيتها التي من الممكن أنَ تنتج تغيير مناخ الرأي العام والعقلانية ؛ بفعل الأيديولوجية العنصرية والتي تصيب الرأي العام بالتدهور والانحطاط واللاعقلانية ، وتخلق قبول وتأييد للدولة البوليسية التي تمارس إرهاب خفي يهدف إلى سيادة القانون والنظام [6]، فإذا ما كان المجال العام يستلزم العقلانية فأن التوتاليتارية بنت عالم فوقي زائف ، وحالة العقل بعالم التوتاليتاريا وفقاً لـ(آرندت) هي "حالة قصوى من الجنون" بفعل

أنَها شعور باطني دون تعبير ظاهري لا علاقة لها بالناحية السياسية، أنها "ملكوت الوعي الباطن" (ينظر في ذلك : حنة آرندت، بين الماضي والمستقبل، ترجمة: عبد الرحمن بشناق ، ط1، دار جداول ،لبنان، 2014، ص ص 205–206).

([1]) المصدر نفسه ، ص 207.

([2])حنة آرندت، ما الحرية؟، ترجمة: عبد الرحمن باجودة، في الفعل السياسي بوصفه ثورة، مصدر سبق ذكره، ص 537.

([3]) محمد شوقي الزين ، الحرية هي جوهر السياسة ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد5، 2012، ص 31.

([4])حنة آرندت،ما الحرية؟،مصدر سبق ذكره،ص538،وحنة آرندت،بين الماضي والمستقبل،مصدر سبق ذكره،ص 208.

([5])علي عبود المحمداوي، حنة آرنت : كشف انحجاب الفعل ونسيانه أو ملابسات الوضع الإنساني ، في الفعل السياسي بوصفه ثورة ، مصدر سبق ذكره، ص 43 .

([6]) حنة آرندت ، في العنف ، ترجمة : أبراهيم العريس ، ط2 ، دار الساقي ، بيروت ، 2015 ، ص 70.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

"الحملة الدعائية التوتاليتاريا" لتخلق عالم منسجم مع عقائدها "والجماهير تدخل هذا العالم بمحض المخيلة ... أنَ قوة الحملة الدعائية التوتاليتارية تكمن في قدرتها المتعاظمة على قطع الصلة ما بين الجماهير والعالم الواقعي ... (إذ تعمل السلطة التوتاليتارية) على اسدال ستار من حديد بغية الحيلولة دون أنَ يعكر أحد ، بنتفة من واقعيته ، هدأة عالم مرعب متخيل" [1].

الاسس الرئيسية للمجال العمومي عند(آرنت)هو:"العالم المشترك" الذي يتجاوز الحدود القومية ليشمل كل سكان هذا العالم [2]، وثنائية(الفعل والتفاعل) المبنية- باستعارة كانطية لملكة الحكم والحس المشترك والصورة الترانسندنتالية للحق العمومي- على الانسجام بين السياسي والأخلاق والعقلانية ، واخيراً ملكة الحرية والتعدد المحدد (بالوجود مع الغير) ، وهذا تحديداً ما يجعله متعارض مع التوتاليتارية فلا انخراط للفعل السياسي للإنسان في الوجود الحقيقي أو "الحياة النشيطة" ، وبالتالي بضمور الفعل بما هو فعل سياسي ، واختفاء الآخر بزوال العلاقة التي تصلنا به ، لقد قتلت العقلانية التشاورية والغاء لأي شكل من أشكال الحوارية المشاركة والاختلاف والتعبير والنقد ، ولذلك عدت (آرندت) السمة المميزة للعصور المظلمة الحديثة هي "افول مجال الظهور الفضاء العمومي" [3].

ب-نقد المجال العمومي البرجوازي وسلطته عند هابرماس

انحراف الوظيفة النقدية للفضاء البرجوازي العمومي أساس نقد(هابرماس)للسلطة الليبرالية والاشتراكية [4]، والنظم الكليانية، ليطرح جملة من المفاهيم المركزية لنظرية المجال العمومي كالعقلانية التواصلية والعقلانية الأداتية والعالم المعيش ، بعد التشوه الذي احدثته النظم الكليانية بالفعل التواصلي ، ومن هنا كان المجال العمومي الأداة للحوار والمحاججة العقلانية والاقناع، أنه تجسيد لاتيقيا النقاش الديمقراطي، أسسه الحرية والمساواة في الحقوق ، لينفتح المجال العمومي على نظريات(هابرماس)النقدية للمجتمع ما بعد الصناعي ، ونظرية الفعل التواصلي[5]، فضاء بين (هابرماس) بنيته بالآتي:

([1]) حنة أرندت ، أسس التوتاليتاريا ، ترجمة : انطوان أبو زيد ، ط 2 ، دار الساقي ، بيروت ، 2016 ، ص 95 .

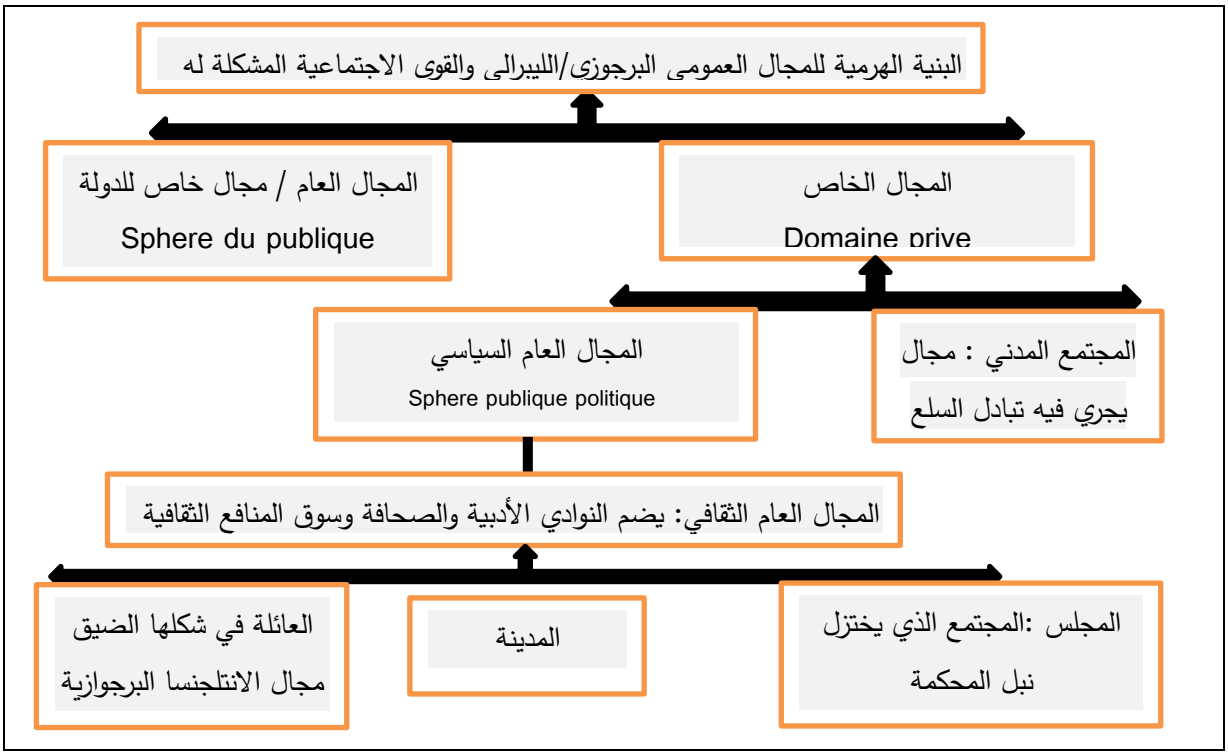
([2]) حنة آرندت ، الوضع البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 71، 73.

([3]) العياشي الدراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 131، 136 .

([4]) نور الدين علوش ، المدرسة النقدية الألمانية ،مصدر سبق ذكره ، ص 67 .

([5])مصطفى بن تمسك،الحداثة الأوربية ومسارات التفكيك، ط1، مؤمنون بلا حدود، لبنان، 2018، ص ص130 ،135.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0



المصدر : محمد العربي العياري ، الفضاء العمومي وسؤال الحرية جدل هابرماس وهونيث وفريزر ، مجلة تبين ، العدد 44 ، المجلد 11 ، 2023، ص 42 .

يعتقد (هابرماس) أنَ هذا الانموذج فقد وظيفته النقدية بعد أنَ قمع الرأي العام الشعبي ، وأصبح الانتقال من دولة ليبرالية إلى دولة اشتراكية تعبير عن تأكل المجال العمومي ودوره ؛ لما أنتجته من (إعادة الفيودالية للمجال العمومي)* أثرها المباشر على الوظيفة النقدية ؛ بعد أنَ أنعدم اهتمام الشعب بالسياسة وتحول الرأي العام من الدعاية النقدية إلى دعاية الهتاف ، مما جعل المجال العمومي يتجه للتهليل والهتاف، والسياسة ضمنه مهرجان للتسويق السياسي وخطاب التلاعب بالعقول[1]، والنتيجة سقط المجال العمومي البرجوازي لأسباب يمكن تحديدها جدلياً بالآتي :

1- جدلية العلاقة بين المجال العمومي والثقافة الاستهلاكية

فكك (هابرماس) المجال العمومي مابعد الكانطي– فضاء المجتمعات ما بعد الصناعية – الذي شهد اتساع النقاش الجماهيري مما ولد (توسع كمي) بعد اتساع المشاركة فيه ، بيد أنَ ذلك أنتج (تراجع كيفي) ذلك لأن سرعة انتقال المعلومة ومعالجتها لم يكن للصالح العام وإنما لمن يختار المعلومة

* حالة تختص بها الدولة الاشتراكية تعبر عن نزعة التخطيط المركزي والنزعة التدخلية بدعوى التنظيم الإداري والتقني تنتج تدمير وظائف المجال العمومي لاسيما النقدية منها (ينظر في ذلك : نور الدين علوش ، المدرسة النقدية الألمانية : نماذج مختارة من الجيل الأول إلى الجيل الثالث ،مصدر سبق ذكره ، ص 67) .

([1])نور الدين علوش،هابرماس ومفهوم الفضاء العمومي،مجلة دراسات انسانية واجتماعية،العدد4، جانفي2014،ص234

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وينشرها ، ولذلك توسيع المشاركة العامة في النقاشات العمومية يستحضر التلاعب بالعقول عبر ثقافة الاستهلاك ، المفروضة من قبل الشركات المتعددة القوميات وجموح السوق الحرة ، أذ تفرض (قوانين نفعية) على ثقافة الجماهير تخدم المصلحة الخاصة عوضاً عن (القوانين الكونية الأخلاقية) المرتكزة على العقل العملي تخدم المصلحة العامة ، أنتج ذلك انقسام الفضاء إلى أقليات تمثلت بالأخصائيين ممن لا يستخدمون عقولهم بصورة عمومية ، وجمهور من المستهلكين للثقافة التي يتلقونها من وسائل الاتصال ، بعبارةٍ أخرى إشكالية العقلانية وإمكانية النقد ؛ ذلك لأن وسائل الاتصال أدت إلى الانتقال من (ثقافة المناقشة) إلى(الثقافة المستهلكة)، التي تمنع عن الجمهور "فرصة كل بعد تحريري" ، فكانت وسيلة النظام للتلاعب بعقول الجمهور[1]، تحليل تلاقح مع نقد (هوركهايمر وأدورنو) **، ويعكس أزمة العقلانية والنقد ذلك لأن الصحف والمجلات تدريجياً تحولت إلى شركات رأسمالية عملاقة ، تعمل لخدمة المصالح الخاصة لذوي النفوذ ، وتدريجياً فقد الفضاء العمومي استقلاليته ووظيفته النقدية ، وبدلاً من تعزيز الرأي العقلاني والمعتقدات الموثوقة أمسى الفضاء في القرنين (التاسع عشر، والعشرين) فضاء لتوجيه الرأي العام والتلاعب به [2] ، بعد تفكيكه العقلانية الذاتية .

2- جدلية المجال العمومي والعقلانية : إشكالية العالم المعيش والنظام

يعد المجال العمومي ميدان فعل مهيكل في شكل تواصل وليس في شكل منظوماتي، أنّه جزء من عالم الحياة/العالم المعيش الذي لابد من تمييزه عن المستوى المنظوماتي/النظام[3]، أذ يضم المجتمع ما بعد الصناعي كنسق مستويين متصارعين الأول (النظام : يتكون من الاقتصاد وأجهزة الدولة بوصفهما ميدانيين مندمجين منهجياً ، يمثل الميدان الاقتصادي نموذج التطور اللاتشاركي واللاندماجي) ، ينتج

([1]) جميلة حنفي، مصدر سبق ذكره، ص 165،وجيوفانا بورادوري،الفلسفة في زمن الإرهاب حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا، ترجمة: خلدون النبواني، ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2013،ص ص109-110.

**وهو نقد التقنية التي استبدلت العقل التنويري النقدي بـ"عقلانية ...لا يمكن أنَ توصل الإنسان إلا لضياعه"؛ مع العصر البرجوازي تحولت التقنية إلى أداة للسيطرة لصيقة بالسلطة ، اوقفت بعض الغرائز البشرية كالخيال وقدرة النقد والعقلانية ، فتحول هذا التطور لوسيلة لحبس الإنسان ، لقد اضاعت الآلة عنصر التأمل وقامت ببتر العقل وفي "ظل شكل الآلة يتطور العقل المتشيء نحو مجتمع يصلح الفكر المتجمد" (ينظر في ذلك: ماكس هوركهايمر وثيودورف . ادورنو ، جدل التنوير شذرات فلسفية ، ترجمة : جورج كتورة ، ط1 ، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006، ص ص 53، 58 ، 60).

([2]) جيمس جوردن فينليسون ، يورغن هابرماس مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة : احمد محمد الروبي ، ط1، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ، 2017، ص 29.

([3]) يورغن هابرماس ، نظرية الفعل التواصلي، الجزء الأول ، ترجمة : فتحي المسكيني ، ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2020 ، ص 517.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

(الفعل الاستراتيجي)[1]، الذي يمارس التأثير على المخاطبين للسيطرة عليهم والتحكم فيهم ، أنّه فعل ينطوي على قدر من الأداتية ؛ لأن من يستعملونه يعاملون بعضهم بعضً كأدوات أو وسائل للنجاح في تحقيق غاياتهم [2]، ليخلق هذا الفعل " تواصل مشوه" بفعل السيطرة التكنولوجية ، ويعدَ العلم والتقنية أحد أنواع هذه الأدوات ، وهذا يبرز عملية بناء "العقلنة ... من الأعلى" تكون هذه الايديولوجيا الجديدة الوعي العام مشروحاً بوصفه وعي تكنوقراطياً [3]، والمستوى الثاني (العالم المعيش) (يشمل جميع شروط التواصل التي يمكن أنَ توجد في ظلها تكوين استدلالي للرأي العام وللإرادة الشعبية لمواطني الدولة) ، ويعد المجال العمومي "بنية منغرسة في العالم المعيش"،أنهما فضاء ومستوى (الفعل التواصلي)، ويشكل مستوى النظام أخطر العوامل المؤثرة على هذا المستوى ، لسعيه إلى اختراقهما واستعمارهما عبر الآلات الدوغمائية والاقتصادية والبيروقراطية، مما يسلبه قوته التحريرية [4]، وهكذا يصور (هابرماس) حالة صراع بين المستويين وسلطاتهم ؛ لأن المجال العمومي يستدعي (السلطة التواصلية) المتجسدة بالضغط الذي يمارسه المواطنون في المجال العمومي عبر مناقشتهم وتجمعاتهم التي لا قيد يحصرها غير التواصل والحجاج العقلانية، وفي المقابل هنالك (السلطة الإدارية) المتجسدة بسلطة النظام والدولة وقانونها ، ولما للأخيرة من سمات الانغلاق والانسجام الداخلي والانضباط ، يفتح الصراع أو التعارض بين (النظام وسلطته الإدارية) وبين (المجال العمومي وتطلعات المواطنين ومطالبهم المتبلورة ضمنه)[5]، مما يعني انفصال مستوى النظام عن الديمقراطية بفعل البنية الاقتصادية ، ومحاولة الأخيرة لاستعمار الفضاء العمومي وتحويل عقلانيته ، مما يحيلنا إلى أزمة الديمقراطية في الدول الأوربية الحديثة .

قوض المستوى المنظوماتي عالم الحياة والمجال العمومي وكلما أخضع هذا المستوى العالم المعيش والحياة الخاصة فأن النزعة الاستهلاكية ونزعتها الفردية ستكتسب قوة ضاربة ، لقد حولت هذه المنظومة العقلانية في الممارسة التواصلية اليومية – وهي نواة المجال العمومي– إلى ممارسة معقلنة بشكل أحادي لمصلحة اسلوب نفعي للحياة ، عقلانية مرتكزة على "نزعة سعادوية" مخففة من ضغط العقلانية أولاً، وقوضت دائرة الحياة من قبل المنظومة الاقتصادية ثانياً، وقوضت المجال العمومي وجرفته من

([1])جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

([2]) مصطفى الحداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 285.

([3]) يورغن هابرماس، العلم والتقنية كـ"إيديولوجيا"، ترجمة : حسن الصقر، ط1، منشورات الجمل ، ألمانيا ، 2003 ، ص ص 83، 85.

([4]) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 124 ، 126، وجميلة حنفي ، مصدر سبق ذكره ، ص 153.

([5]) مصطفى الحداد، مصدر سبق ذكره، ص 294.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

قبل المنظومة الإدارية عبر التسلط البيروقراطي وتجفيف المسارات لتلقائية لتكوين الرأي والإرادة ثالثاً [1]، بالإضافة الى سيادة التكافؤ الوظيفي–كبديل عن ايديولوجيا القرن(19)للمجتمع البرجوازي والوعي الزائف–الذي يمنع تشكل شكل شمولي للوعي لذلك يجزئ الوعي ويفتته، والسيطرة فيه تتم عبر(العقلانية التكنولوجية) [2]، عقلانية تطرح سؤال الحرية والتحرر فتقضي عليهم ، أنَها عقلانية لا تضع السيطرة موضوع نقد واتهام وإنما تحميها [3]؛ طالما أنَ السيادة للعقل الأداتي الفاقد للقدرة النقدية فأصبح أداة لتحقيق أهداف الرأسمالية المتقدمة ، وبذلك أطاحت الأخيرة بالركائز الثلاثة الرئيسية للمجال العمومي : التواصل المستند على أتيقا الاخلاق داخل المجال العمومي ، والمصالح التي يحددها المجال العمومي ، والتشاور العقلاني، أركان تم تفكيكها بفعل نظام الاقتصادي وعقلانيته ، وضمور الحرية مما يطرح إشكالية الديمقراطية والسيادة الشعبية وعلاقتهما بالفضاء العمومي [4].

2–إعادة بناء المجال العمومي : مشروع العقلنة الهابرماسي

بعد أنَ فقد المجال العمومي استقلاله ووظيفته النقدية وعجز عن تكوين الرأي العام العقلاني ، تشكل المشروع النقدي لمدرسة فرانكفورت لنقد الرأسمالية الاحتكارية وليبرالية دولة الرفاه ، التي افضت بالنهاية إلى زوال الحرية وتفريغ الديمقراطية من محتواها ، ليمثل ذلك سيرورة التحولات البنيوية للمجال العمومي ، لم ينتهي به (هابرماس) لتشاؤم (جدل التنوير) الذي لم يحدد سبيل للخروج من جدلية (الوعي /العقلانية)، وإنما طرح (التحولات البنيوية) نموذج التواصل والديمقراطية[5]، تضمن تصور جديد للمجال العمومي بعد أنَ دمج كلاً من(المجتمع كنسق وكعالم معيش وبين الفعل التواصلي) ليسيَس المجتمع ، ومن ثم دمج (الدولة والقانون والديمقراطية) بعد أنَ فصل النظام الاقتصادي الدولة والقانون عن الديمقراطية ، ويلعب المجال العمومي هنا دور مزدوج ، أذ لابد له من أنَ يقي نفسه من النزعات الاستعمارية للنظم الاقتصادية، ومن ثم تغذية هذه النظم وفق منطق تواصل [6]، وهذا ما يجعل المعالجة تنقسم إلى محورين الأول يعالج إشكالية العقلانية في العالم المعيش ، والثاني معالجة إشكالية العقلانية في المجال السياسي نبينهما على نحو تفكيكي بالآتي :

([1]) يورغن هابرماس، نظرية الفعل التواصلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 526.

([2]) جورج لارين ، الايديولوجي والهوية الثقافية، ترجمة:فريال حسن خليفة، ط1،مكتبة مدبولي،القاهرة،2002،ص221.

([3])هربارت ماكيوز، الانسان ذا البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، ط3، دار الآداب ، بيروت ، 1988، ص 191.

([4]) محمد عربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 43.

([5]) جيمس جوردن فينليسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 29–31 .

([6])محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 45.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أ- عقلانية العالم المعيش : الفعل التواصلي بوصفه أداة للتحرير

بعد انفصال النسق عن العالم المعاش وضبطه بعيداً عن اللغة، بعبارة أخرى وأد كل انواع التواصل وأنشاء الحدود بين النسق الفرعي كالدولة والبيروقراطية والاقتصاد ، والدائرة الخاصة كالأسرة والفضاء العمومي والجمعيات الحرة ...الخ ، حدود هدفها إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي عبر نقل الفعل الصوري الغائي من دائرة النظام إلى باقي العوالم بما فيها المجال العمومي ، وكان الأثر السلبي الأكبر على الفعل الإنساني لتقيمه على مقتضى السلطة والمال عوضاً عن التفاهم والتواصل والحرية [1]، جسد ذلك إشكالية العقلانية في المجال العمومي مثل نقطة البداية للتنظير لـ(الفعل التواصلي)، بعدَ أنَ تحول العلم والتقدم التقني والايديولوجيا ووسائط الاعلام إلى أدوات هيمنة ، فكان لابد من تواصل جديد أساسه الذات والأخر، والأهم ارتكازه على اخلاقيات المحادثة ذات الطبيعة الكلية والديمقراطية [2]، والهدف إنتاج معقولية نقدية تحريرية تقوم على إعادة بناء مقتضيات العقل وبالتحديد إتيقا النقاش في مجال عقلاني عمومي[3]،تحريراً وعقلانية اقترنت بـ(الفعل التواصلي)المعبر عن عقل " يتجاوز العقلانية الغربية ... يُبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق بعيداً عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة أجماع يعبر عن المساواة داخل الفضاء العمومي ينتزع فيه الفرد جانبً من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي" [4]، مما يفي بأهم مستلزمات المجال العمومي فالتفاهم والتواصل يولدان رأي عام مستنير يمارس النقد العمومي ، أنتج هذه التلاقح التواصلي/العمومي انعطاف (هابرماس) من الحداثة الكانطية التي جعلت الفضاء العمومي تعبير عن حداثة افتراضية مع الذات* مؤسسة على

([1])عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبر،ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،2021،ص433 .

([2]) الزواوي بغورة ، ما بعد الحداثة والتنوير موقف الانطولوجيا التاريخية دراسة نقدية ، ط1، دار الطليعة ، بيروت ، 2009، ص ص 242-245.

([3]) الناصر عبد اللاوي ، التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر، ط1، دار الفارابي ، بيروت، ص 18.

([4])ابو النور حمدي أبو النور حسن، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، ط1، دار التنوير، بيروت، 2012، ص137.

* ذلك لأنها مؤسسة على مركزية الذات وامكانية تحريره من الوصاية وبلوغ الرشد /العقلانية، التي تجسدت بثلاثة ركائز محددة وهي : أولاً التفكير بشكل مستقل ، ثانياً التفكير عبر وضع الذات المفكرة نفسها في مكان الشخص الآخر ، وثالثاً التفكير بشكل متسق ومنطقي ، وبالتالي بلوغ العقلانية محصور بالذات لا التذوات (ينظر في ذلك : جورج لارين ، مصدر سبق ذكره ، ص230) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الأخلاق الكانطية والقول بأسبقية الذات على التذاوت ، إلى فضاء قائم على البينذاتية** قوامه الحوار والتفاهم تصاغ فيه القرارات الأخلاقية، وعبر النقاش يصل الأفراد إلى أحكام تؤثر على جميع المشاركين في التداول ، وأنَ هذه الميكانيكية بين المتحاورين تجعل من التواصل فعلاً تحريرياً [1]، فلم يعد فضاء للتعبير عن الرأي فقط وإنما التفاهم وفحص الواقع كما هو ونقده وتحديد ما يراد أنَ يكون عليه [2]، ليعيد (هابرماس) بذلك عقلنة الفعل الإنساني وعالم المعيش ، بيد أنَ إعادة فاعلية الفرد في المجال العمومي عبر عقلانية التواصلية دون ديمقراطية لا تعالج أزمته ولذلك لابد من عقلنة المجال السياسي .

ب-العقلنة السياسية : المجال العمومي بوصفه اساس الديمقراطية التشاورية

الإرادة الشعبية الرابط الذي يجمع المجال العمومي والديمقراطية ، ذلك لأن التعبير عن هذه الإرادة يترجم عبر وسائل التواصل التي تقود إلى الحوار من دون أكراه وتسلط ، وعبر التفاهم بين الذوات دون اللجوء إلى العنف ، وهذا بحد ذاته ما يكون المجال العمومي الذي يعدَه (هابرماس) مفتاح الديمقراطية ، ويحدد بنيته بأنها وسيطة بين المجتمع المدني والدولة ، يربط بين المصالح المتعددة والمتباينة وبين الدولة ، يجمع الأفراد في رأي عام مفتوح يكون وسيلة ضغط على دولة الرفاه ، التي افسدته بفعل العلم والتقنية ووسائل اللهو والتسلية[3]، مما شكل أزمة الديمقراطية والتي تستلزم معالجتها إعادة بناء المجال العام ، فـ"لا يمكن للديمقراطية أنَ تعيش دون إعادة بناء المجال العام" مجال يستلزم الوعي السياسي والثقافة السياسية للمشاركة السياسية الفعالة ، ويشترط قيم الاعتراف والحرية والمساواة [4]؛ طالما أن المجال العمومي فضاء رمزي يتكون عبر اندماج منظومات القيم والاتصال والاعتراض والتفاهم والحوار البينذاتي ، فهو بذلك يعكس حقيقة الديمقراطية [5]، التشاورية* لـ(هابرماس) القائمة على الفعل التواصلي

**تقوم البينذاتية على (الأنا الحواري) بدلاً عن(الأنا الاحادي)مما يجعل المجال العمومي الذي تقوم به العلاقات البينذاتية الحوارية فضاء للاعتراف يجمع جمهور المواطنين لصياغة رأي عمومي ، مجال محرر من الأنا الضيقة(ينظر في ذلك : رياض الصبح ، الدولة وحقوق الإنسان في الفلسفة المعاصرة، ط1، الآن ناشرون وموزعون، الاردن، 2018، ص165).

([1]) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 112، 116.

([2])علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية كشف ما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معاً،ط1،منشورات الاختلاف ، الجزائر، 2015، ص 219.

([3]) إبراهيم الحيدري ، النقد بين الحداثة وما بعد الحداثة ، ط1، دار الساقي ، بيروت ، 2012، ص 274.

([4]) آلان تورين ، ما الديمقراطية ، ترجمة : عبود كاسوحة ، دط، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 2000، ص 259.

([5]) إبراهيم الحيدري ، مصدر سبق ذكره ، 274.

* تنتقد الديمقراطية الحداثية القائمة على حق الاقتراع والانتخاب فيشير (هابرماس) أنَ "الانتخاب ومنح الثقة للحاكم ... مجرد اعمال اقتراعية ، فقلا لأنه يُقترع على احتلال مراكز تفويض باتخاذ القرارات ... فأنَ الانتخاب الديمقراطي هنا

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والحوار البينذاتي بين المتناقشين من خلال التفاعلات التواصلية التي تتم بالمجال العمومي ، الذي يتيح لكل المواطنين المشاركة بالحوار والتعبير عن أفكارهم ضمن "إتيقا النقاش"** ، ومن هنا حدد (هابرماس) ثلاثة أسس لديمقراطيته وهي: (العقلانية ، المجال العمومي ، والسلطة) ، فالاتصال العمومي اساس لا يحقق فقط توفير المعلومة العمومية حول القرارات السياسية ، وإنما كذلك يعمل كتصفية أخلاقية وتكوين إرادة جماعية للمواطنين تحقق التفاهم الأخلاقي والاختيار العقلاني للمصالح [1].

المجال العمومي لحظة التحقيق الفعلي للديمقراطية ، والنموذج الأمثل لهذا التحقق هو الديمقراطية التشاورية ، التي حملت تصوراً حدسي لجمعية ديمقراطية منطقها الحجاج والاستعمال العمومي للعقل ، ويفتح ذلك آفاق المواطنة بعلاقتها بالديمقراطية والمجال العمومي ، والتي تتجسد بالإلزام الذي يتقاسمه مواطني الدولة ضمن نظام سياسي محدد لحل المشكلات والاختيارات الجمعية عن طريق الاستدلال العمومي ، وتعد مؤسساتهم القاعدية شرعية مادامت تهيئ الظروف المناسبة للتشاور العقلاني[2]، العمومي ، تشاور يستلزم أهم أركان المواطنة والديمقراطية وهي المساواة، التي حدد بها(هابرماس) الأطر العامة للنقاش والتي ترفع من القدرة الكلية للمجال العمومي وهي الآتي: [3]

1- يتضمن الفضاء العمومي كل الاشخاص المعنيين بالأمر المناقش .

2- المساواة في القدرة والحظوظ للمشاركة في العملية السياسية .

3- المساواة في حق اختيار مواضيع المناقشة ومراقبة جدول الاعمال واولويات وبرامج المناقشة السياسية العامة ، والمساوة في التصويت .

4- المساواة في توصيل شروط الانخراط في النقاش العام عبر اتاحة المعلومات اللازمة.

التحرر هدف المجال العمومي الكانطي يتحقق بالرشد (Mundigkeit) –القدرة على استعمال العقل – أما عند(هابرماس) فتتم بالعقلنة السياسية المتجسدة بالديمقراطية التشاورية ، ديمقراطية لا تنجز دون

يتحقق في هيئة أشكال من الصراخ وليس في شكل حوارات مفتوحة ... والقرارات...(تابعة) للفهم التقريري محرومة ... من الحوار العام السياسي" (ينظر في ذلك : يورغن هابرماس ، العلم والتقنية كأيديولوجيا، مصدر سبق ذكره، ص 118).

** إتيقا النقاش: يريد (هابرماس)بـ(الإتيقا)"الجهد النظري المبذول لبلورة المبادئ التي تنظم علاقتنا بالآخرين، في الوقت الذي تحتفظ فيه الاخلاق بمهمتها... في وضع المبادئ وضع التطبيق" ، أما النقاش فهو العلاقة الجدلية القائمة على مفهوم المناقشة والحوار ومفهوم التواصل (ينظر في ذلك: يورغن هابرماس، إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة، ترجمة: عمر مهيبل، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010،ص7).

(1) إبراهيم صالح البرزنجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 47، 49.

(2) نور الدين علوش ، الفلسفة المعاصرة نماج مختارة ، د ط، دار الراية ، عمان ، 2013، ص 25 .

(3) علي عبود المحمداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 219.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المجال العمومي فهو من يؤسس دعائمها، ويحمل كل قيمها الأخلاقية والمعرفية كالمساواة والحرية و العقلانية، وعبرهما يواجه مساوئ السلطة الرأسمالية ودولتها [1]، وعقلانيتها المزيفة فلا وجود للديمقراطية في التواصل المشوه ابتداءً من هندسة التواصل عبر صناعة العلاقات العامة ، وصولاً إلى جميع أشكال العاب السلطة ، ونقيض ذلك بـ"حالة الكلام المثالية" التي تجعل الديمقراطية تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية ، وبهذا كون (هابرماس) مثلثه المتجسد بالمجال العمومي بوصفه مجال مثالي للعقل التواصلي وكلاهما يحققان الديمقراطية التشاورية[2]؛ طالما أنَ العقل التواصلي عقلاً عملي يحدد مجاله بالفضاءات العامة التي عبرت عن التعددية والمواطنة والمساواة والعقلانية التواصلية ، لما تجسده من أمكانية المشاركة لكل المواطنين الأحرار الذي يمتلكون قدرة على التحاور ، ولذلك كان لابد من مقاربة جديدة لسلطة أفقية تنبع من التوافقات الاتيقية ومن الأجماع لحاصل بين المواطنين الأحرار دخل المجال العمومي [3]، أنها سلطة تواصلية منبعثة من هذا الفضاء والناتجة عن الضغط الممارس به ، تحيل دون الاصطدام والانفجار بين سلطة النظام وسلطة العالم المعاش مما يهدد النظام ككل بالاختلال والدمار [4]، سلطة نابعة من الديمقراطية التشاورية الناقدة لمركزية الدولة ومفهوم المواطنة ، مؤسسة على تصور لا مركزي للمجتمع يمارس فيه المواطنين أدوارهم عبر دينامية تفاعل تواصلي بين الأفراد ، أذ تمثل هذه الدينامية أهم شروط تأسيس الديمقراطية التشاورية ، وله من القدرة على كشف مختلف أشكال الهيمنة الاجتماعية ، والكشف عن استراتيجيات تزييف الواقع والتلاعب به [5].

ثالثاً : ما بعد المجال العمومي : المجال العمومي العابر للأوطان

عادة ما يحمل مفهوم (مابعد) معالجة مزدوجة قوامها (النقد / البناء) ، لتتضمن الدراسة نقد التأسيس النظري لاسيما في صيغته النقدية لـ(هابرماس) ، ومن ثم محاولة لتجاوزه إلى مجال عمومي عابر للأوطان أسسته (نانسي فريزر)، وهذا ما سنبينه في الطرح .

1- نقد المجال العمومي البرجوازي عند نانسي فريزر*

([1])جيمس جوردن فينليسون ، مصدر سبق ذكره، ص ص 30-31 .

([2]) جيوفانا بورادوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 119.

([3]) مصطفى بن تمسك ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 136-137.

([4]) مصطفى الحداد ، مصدر سبق ذكره ، ص 295 .

([5]) عز الدين عبد المولى ،مصدر سبق ذكره ، ص 98.

*نانسي فريزر (1947- ...): فيلسوفة نسوية أمريكية من رواد الجيل الثالث لمدرسة فرنكفورت ، ينطلق مشروعها الفكري من إعادة التفكير في النفاهيم المؤنثة لمسألة لعدالة الاجتماعية هدفها الرئيسي يتصل به ثلاثة موضوعات رئيسية وهي: والاعتراف ، ومسألة إعادة التوزيع بوصفهما تمثل البعد المادي للمظالم القائمة بالنظم الرأسمالي المعاصر ، والفضاء العمومي بوصفه الحيز الذي يضم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بينت(فريزر)أمكانية بناء نظرية نقدية جديدة والتفكير في مجال عمومي جديد بوصفه أحد المحاور الاساسية لهذه النظرية ، لتطرح تصوراً نقدياً للمجال العمومي عند(هابرماس)[1]،محددة العدالة مرتكز المجال العمومي انتقدت به طرح (هابرماس) الذي جعل الفضاء العام المسؤول عن وعود حداثية حيث الديمقراطية والتغلب على الهيمنة، بيد أنَه اغفل الطبيعة الرأسمالية للمجتمعات الكبرى ، فلم يركز كثيراً على الطبقات الاجتماعية والجنس والعرق البشري وغيرها من اشكال التمييز داخل المجال العام لهذه المجتمعات وبالتالي تنعدم العدالة والمساواة فلا يمكن " لكل شخص أنَ يكون عنصراً فاعلاً في المجال العمومي" [2]، كما تأخذ عليه حصره المشاركة بالجمهور المثقف القادر على الاستعمال العمومي للعقل متأثراً بـ(كانط) ، كما أنَ النمطين الاشتراكي والبرجوازي للدولة وتقييدهم للمجال العمومي لم يعودا صالحين لنمط العيش المشترك اليوم ، أذ تأخذ (فريزر) على (هابرماس) عدم طرحه تصور بديل عن الانموذج البرجوازي ، مما يتنافى مع روح النظرية النقدية التي ينتمي لها فكرياً ، كما أنَ عالم اليوم بنهاية القرن العشرين لم يعد يجدي معه انموذج وستفالي للمجال العمومي ، وإنما لابد من تجاوزه إلى "مواطنة كونية تنتفي بها الحدود الوطنية" [3]، فالمجال العمومي بمنظور(فريزر) عن "أطار منظم ... يجري فيه إنتاج الاحتجاج أو التفاوض الايديولوجي للجماهير المتعددة " [4]، ويمكن تحديد أهم نقاط النقد الموجهة من (فريزر) إلى (هابرماس) حول مرتكزات المجال العمومي بالآتي : [5]

1- ترفض الصفة المثالية للمجال العمومي الهابرماسي ، وفشله بمعالجته المجالات العمومية الأخرى ؛ أذ حدد المجال العمومي بالبرجوازي*غافلا وجود مجالات عمومية لابرجوازية ولاليبرالية كالفلاحية

النقاشات والصراعات من أجل تحقيق العدالة (ينظر في ذلك: سمير بوسلهام، مفهوم العدالة الاجتماعية بين يسارين: ثقافي واقتصادي، في مجموعة مؤلفين ، معجم الفلاسفة الأمريكان، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2015، ص 117).

([1])محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .

([2]) يسرى بلالي ، حور مع الفيلسوفة نانسي فريزر : لا مجال لتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بإعادة توزيع الثروات ، 3/اغسطس/2023،

https://alqatiba.com/2023/08/03/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

([3]) رشيد العلوي، الفلسفة بصيغة المؤنث ، دط ، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ،2027، ص ص 45-46.

([4])محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 49 .

([5]) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 95، 97 (للاستزادة ينظر : محمد العربي العياري ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 ، ورشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 48-49) .

* يرجع سبب حصر المجال العمومي بالأنموذج البرجوازي/الليبرالي إلى حضور المرجعية الكانطية الذي تزامن عصره مع انبثاق المجتمع البرجوازي في القرن (18) ، بالإضافة إلى عده الديمقراطية في تأسيسها تزامنت كذلك مع البرجوازية تحت عنوان (ديمقراطية النخبة) حرمت المشاركة السياسية الديمقراطية لفئات شعبية عديدة (ينظر في ذلك : المصدر نفسه ، ص 94) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والنساء والطبقة العاملة ، والعلاقة بين هذه الفضاءات لا تنافس وإنما تصارع** ، صراع لا عرضي كما ذهب (هابرماس) وإنما بنيوي يعكس الصراع الايديولوجي الاقصائي.

2- لا تتفق (فرايزر) مع (هابرماس) بوحدة :(الجمهور، وساحة النقاش، والجمهور الوحيد)؛ فالجمهور تعددي يشمل النساء والفلاحين والعمال...الخ ، والاعتراف بتعدديته مهم للاعتراف بدمقرطة المجال العمومي ، أما ساحة النقاش الوحيدة فتغيب الذهن عن وجود ساحات نقاش أخرى تعبر عن فئات و هويات واهداف أخرى ، أما صيغة الجمهور الموحد فتنكر وحدته وإنما تعددي وهذا ما يجعل الصراع سمته وجوهره ، وليس المهم فيه الوصول للاجماع بقدر ما يسعى للوصول إلى تسويات .

3- فصل (هابرماس) المجال العمومي عن الدولة بشكل تام بغية تحقيق هدف المجال العمومي بالرقابة على الدولة ، فصلاً رفضته (فريزر) لأنه يمنع أشكال التسيير الذاتي والتنسيق بين الجماهير وتحمل المسؤولية حيث المهام الاساسية للمجتمع الديمقراطي الحقيقي .

تشخص (فريزر) مشكلات معقدة غالباً ما ترتبط بالتعددية الثقافية نظراً لعنصرية النظام الرأسمالي ، بعبارة أخرى تحدد بعداً بنيوياً جديد للامبريالية الرأسمالية مضافاً إلى جدلية(العمل المأجور/الاستغلال) والمتمثل بـ(سياسة الطابع)المتمثل بالعنصرية الكامن بالتمييز بين العمال البيواوربين والعمال بشعوب العالم المستعمر كما في العصر النيوليبرالي [1]، وذلك أحد أسباب انعطفت (فريزر) مما اسمته بالتصور الويستفالي الهابرماسي للمجال العمومي إلى فضاء عمومي عابر للأوطان [2].

2- نحو آفاق الفضاء العمومي العابر للأوطان

الانتقال من "الفضاء العام الموضعي" المنشأ نتيجة اجتماع الناس في موضع ما ، إلى "فضاء فوق موضعي"يجاوز الفضاءات الموضعية ويعلوها و"يربط معاً جملة هذه الفضاءات ضمن فضاء واحد كبير لا يقوم على اجتماع الناس مكانياً" فضاء مشترك غير محلي [3]، انتقال يحمل نقد للفضاء العمومي

**الصراع سمة المجال العمومي طالما أنّه قائم على العلاقات الاجتماعية المتداخلة، وتستعير (فريزر)من (اكسل هونيث) طبيعة علاقات الاعتراف بين الانا والأخر وهي الصراع ، أذ تتألف دينامية الاعتراف عنده من سلسلة من الصراعات والتسويات المتتالية، وذات القول عند (فريزر) اذ يطرق الاعتراف بوابة المساواة والعدالة ورفض التمييز القائم على اللون والطبقة العاملة والنساء (ينظر في ذلك :مراد دياني، حرية – مساواة – كرامة انسانية طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الاسكندنافي ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2026 ، ص ص 304-305) .

(1) رشيد بوطيب ، العصرية والمعاصرة أفكار من أجل فلسفة بينثقافية ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2023 ص 41 .

(2) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .

(3) تشارليز تايلر ، مصدر سبق ذكره ، ص106 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

البرجوازي لـ(هابرماس)؛ نظراً للتحولات الكبرى بنهاية القرن العشرين والمنعكسة على الوظيفة النقدية للفضاء العمومي[1]، إذ اسقطت الفضاء العام البرجوازي ونموذجه إلى "النسيان" [2]، وتعد العولمة ابرز هذه التحولات ، أدت إلى الانتقال من (الدولة–الأمة) إلى (مابعد الدولة–الأمة) ، مما أوجب بناء نظرية للديمقراطية لمجتمعات مابعد الدولة – الأمة ، ويعد الفضاء العمومي العابر للأوطان رغم أنَه في طور التأسيس ضرورة أساسية للنظرية النقدية أولاً ولديمقراطية هذه المجتمعات ثانياً ، مشروع بني على أفكار نقدية للمشروع الويستفالي الهابرماسي للفضاء العمومي ورفض أسسه المتمثلة بالآتي : [3]

1– جهاز دولة وطني يمارس سلطته على اقليم محدد .

2– اقتصاد وطني مرتبط بالإقليم مؤسس بطريقة شرعية .

3– مواطنة قومية مستندة على قاعدة الدولة – الأمة .

4– لغة قومية للتواصل وأدب قومي .

5– بنية تحتية اعلامية .

رفضت (فريزر) النموذج البرجوازي هذا للفضاء العمومي المؤسس على انموذج الدولة – الأمة الويستفالي ؛ فالدولة ، الموطن، الفضاء الوطني ، المشاكل الوطنية، واللغة الوطنية...الخ ، لم يعد كافي نظراً لتعقد المشكلات وتجاوزها الحدود الوطنية كالضبط النقدي والحروب والجرائم ضد الانسانية ، نحن نواجه اليوم عدالة المتنصر فالقدرة على تنفيذ العقوبات في المنظمات الدولية منعدمة ، فضلاً عن فقدان القدرة النقدية للفضاء العمومي المحلي ، فمن يمارس سلطة المراقبة اليوم هل هو الفضاء العمومي او الدولة او الشركات متعددة الجنسية؟ [4]، بعبارة أخرى أنَ الشرط المؤسساتي لنظرية التوسط لرمزي بين الدولة والمجتمع ضمن سيادة الدولة لم يعد حاكماً ولا مؤطر لمفهوم الدولة الأوربية الراهنة ؛ بحكم مقتضيات العولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة متشابكة وتنامي الظواهر العابرة للأوطان ونشأة المواطنة الكونية [5].

([1])نانسي فريزر ، إعادة التفكير في المجال العام مساهمة في نقد الديمقراطية القائمة بالفعل ، ترجمة : محمد كمال ، اوراق نماء 88 ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، د ت ، ص 4.

([2]) بشرى زكاع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 102–103.

([3]) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99–100.

([4]) نور الدين علوش ، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة ، ط1، دار ابن النديم ، الجزائر ،2023، ص 82 .

([5]) آمين بن مسعود، حفريات معرفية في مفهوم المجال العمومي مجلة علوم الاعلام والاتصال، العدد 1، 2018،، ص 10–11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبذلك تفككت الافتراضات الأساسية للفضاء العمومي البرجوازي بفعل عدة عوامل ناتجة عن العولمة بشتى مشاريعها أهمها الآتي : [1]

1- **تغير مفهوم السيادة الوطنية:** نظراً لتقاسمه مع الهيئات والمنظمات الدولة والجهوية كالاتحاد الأوربي ، وبالتالي ارتباطها بمستويات متعددة تبدأ بالدولة وتمر بالجهوي وتنتهي بالدولي .

2- **تغير مركزية الاقتصاد الوطني:** لم يعدَ مرتبط بالدولة –الأمة بفعل الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت صاحبة السلطة المطلقة في السوق لا الدولة القومية .

3- **تغير مفهوم المواطنة :** بفعل إشكالية التعددية الثقافية وحقوق الاقليات، أذ ظهر مفهوم المواطنة الدستورية وليس المواطنة القومية وشتان بين مواطنة الدولة الأمة ومواطنة مابعد الدولة الأمة .

4- **تغير اللغة القومية :** نظراً للتعدد الثقافي والديني والعرقي لم تعد اللغة القومية هي الوحيدة في الدولة ، فالكثير من البلدان ثنائية أو ثلاثية اللغة .

5- **تغير الأدب القومي :** عادة ما يستخدم لترسيخ الهوية بيد أنَ الأدب العالمي وهيمنته أنتج تغير في موضوعات الأدب المحلي ؛ نتيجة لتلاقحهما بدأ يطرح القضايا العالمية وليس المحلية .

6- **تغير وسائل الاعلام:** بفعل العولمة ومشروع القرية الكونية ظهرت الامبراطوريات الإعلامية تتحكم بالمشهد الإعلامي وليس الدولة الأمة كامبراطورية مردوخ .

بناء على المدخل النقدي للمجال العمومي الويستفالي هذا تقرَ(فريزر) بإمكانية وجود فضاء عمومي كوني يتجاوز الحدود السيادية الكلاسيكية ، أنه فضاء تلعب فيه فئات وحركات اجتماعية جديدة أدوار جديدة [2]، اصطلحت عليه "الفضاء العبر للاوطان/الأمم"(Sphere transnational) ذلك لأن سيولة الخطابات أصبحت كسيولة الأموال فلم تقف عند حدود وطنية ، مما امكن–بفعل العولمة–الحديث عن رأي عام عالمي ارتبط بالمشكلات العلمية كالبيئية منها ، فضاء لا يخدم التواصل فقط وإنما كذلك الديمقراطية ، يستلزم هذا الفضاء عنصري: الرأي العام أولاً ، وأن يشكل الرأي العام قوة على الدولة أو السلطة ثانياً [3] ، ويميز عن الفضاء العمومي الوطني بنقطتين رئيسيتين الأولى هي في ارتكاز الفضاء العمومي المحلي على الدولة الوطنية وسلطتها الخاصة ، في حين يستلزم الفضاء العمومي العابر

([1]) نور الدين علوش ، الفلسفة الامريكية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 99–100(للاستزادة ينظر : رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 49) .

([2]) رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 43.

([3]) الزواوي بغورة ، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدالة ، ط1، دار الطليعة ، بيروت ، 2012، ص ص 147، 150.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للأوطان إعادة بناء السلط على دولي عالمي للحد من سلطة الدولة وفرض الرقابة الدولية عليها، وثانياً ارتكاز الفضاء العمومي على المواطنة المحلية،أما الفضاء العمومي العابر للأوطان يرتكز على مأسسة المواطنة الكونية ، وإنتاج تضامن واسع عالمي غير مقيد بفروقات اللغوية والعرقية والدينية والوطنية ، ومن ثم إنتاج وبناء فضاءات عمومية واسعة مبنية على تواصل ديمقراطي مفتوح [1]، وتبين (فريزر) مشكلتين رئيسيتين تحولان دون تأسيسه وهما الآتي : [2]

1- وجود مؤسسات إدارية عالمية تفتقر لفضاء عمومي منظم وموازي لها بحيث يمكن للفاعلين الاجتماعين أن ينشطوا وأن يعبؤا المواطنين والرأي العام العالمي ، ومثال ذلك الاتحاد الأوربي فيمتلك بنية مؤسسية قوية لكن الرأي العام الاوربي ضعيف ضمنها ؛ ذلك لان المستوى المؤسساتي الاداري يتجاوز ويطغى على الرأي العام.

2- وجود رأي عام عالمي قوي بيد أنه يفتقر إلى مؤسسات دولية مثلاً المظاهرات المنددة بغزو العراق عام (2003) ، فأن ما ينقص هو مؤسسات الفضاء العمومي العابر للأمم والهيئات العالمية التي تستطيع أنَ تردف هذه الهيئات بسلطة القرار .

نتيجة لضعف الأداء الفعال للهيئات والمنظمات الدولية ومشكلة عدالة المنصر ، تولي (فريزر) الأهمية للحركات الاجتماعية العبر وطنية شرط أنَ تمتلك سلطة مضادة ، فليس لها أنَ تؤثر إلا أذا كان لها سلطة سيادية ممأسسة ممكرهة إلى حد ما على الاهتمام بالمصلحة العامة ، وفي ظل الغياب المؤسسي الكبير لا يمكن للحركات الاجتماعية العبر الوطنية ولا الفضاءات العمومية العبر الوطنية هذه أنَ تنهض بدورها التحريري لتبرير الفضاء العمومي [3] .

الخاتمة :

منعطفات فكرية غاية في الأهمية حددت المفهوم والأسس وأزمة المجال العمومي في سياق الفكر الغربي بدأ من (الأغورا) في الفكر اليوناني القديم لتعبر العمومية والممارسة السياسية جوهر الحياة السياسية لما يمكن تسميته بديمقراطية النخبة ، ومن ثم المنعطف التنويري والذي عدَ المجال العمومي والاستخدام العام للعقل جزء من أطروحة أوسع قوامها التنوير المتحقق بالخلاص من الوصايا المعبرة عن قصور استخدام العقل ، لتعدَ العقلانية في المجال العمومي وسيلة أساسية لتحقيق التنوير ، ومن

([1]) رشيد العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

([2]) الزواوي بغورة ، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدالة ، مصدر سبق ذكره ، ص 150.

([3]) نور الدين علوش ، حوارات في الفلسفة السياسية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

جدلية العقلانية/والوصاية ، امتد الإرث الكانطي إلى النظرية النقدية مع (هابرماس) مكملاً نقده للمجال العمومي البرجوازي ، مما جعل المجال العمومي جزء من النظرية النقدية المعاصرة ، وجزء أساسي في نظرية الفعل التواصلي طالما أنَ المجال العمومي هو فضاء للتواصل والحوار قائم على أتيقا النقاش ليتضمن الأسس الاخلاقية ، يكون الرأي العام العقلاني المؤثر على الدولة وسلطتها ، ليشكل سلطة نقدية تحريرية ، بيد أنَ هذه السلطة بفعل النظام الرأسمالي وتحديداً بأليتي (النزعة الاستهلاكية ، وفصل العالم المعيش عن المستوى المنظوماتي حيث الدولة بكل اجهزتها والاقتصاد)،أثرت على الفاعلية العقلية او الفعل التواصلي نحو العقلانية الأداتية .

وتأسيساً عليه اجترح (هابرماس) مشروع العقلنة لإعادة بناء المجال العمومي ليتم على مرحلتين الأولى (عقلنة العالم المعيش) والهدف منها إنتاج معقولية نقدية تحريرية اساسها العقل وإعادة الاخلاق المطلقة المستمدة من الارث الكانطي وإعادة العقلانية التواصلية للأفراد لبناء مجال عمومي فعال ، غاية لا تتحقق إلا في سياق الديمقراطية التشاورية والتي يعد المجال العمومي لحظة التحقق الفعلي لها ، وبذلك حقق (هابرماس) عقلانية الفرد دون مركزيته في المجال العمومي لقيامه على البينذاتية مما يتيح الاعتراف بالآخر والنقاش والتفاعل التواصلي، والخلاص من الوصايا المفروضة على التفكير ووسائل التلاعب بالعقول اللامتناهية ، أساسها النقد ومحكمته العليا ، ليجعل من الفضاء قوة تحريرية عبر الممارسة النقدية ، أما التنظر السياسي لـ(نانسي فريزر) تجاوز البعد القومي للمجال العمومي نحو الفضاء العابر للوطان بدعوى العولمة التي تخطت الفضاء العمومي وسيادة الدولة ،أما رأي الباحثة فلا جدال حول أثر العولمة على سيادة الدولة وأمنها بصيغته المعقدة المعاصرة ووظائفها، لكنها لم تؤدي إلى زوال المجال العمومي ، كما أنَ العولمة والواقع الدولي طرحا مشكلات معقدة تحتاج لجهد دولي او فضاء عابر للأوطان لحلها ، لكن يبقى المجال العمومي المحلي وحجم أثره لاسيما على العقلانية الفردية كبير للتحرر ، وتكوين الرأي العام المستنير وسلطته النقدية ، فالنتائج الايجابية على المستوى الوطني في الفكر الهابرماسي للمجال العمومي المحلي مهمة و واقعية وتحريرية .

References:

1- A group of authors, political action as a revolution, a group of researchers, 1st edition, Dar Al-Farabi, Beirut, 2013.

2- Abdel Moneim Al-Shugairi, Rationalization according to Max Weber, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2021.

3- Abu Al-Nour Hamdi Abu Al-Nour Hassan, Jürgen Habermas, Ethics and Communication, 1st Edition, Dar Al-Tanweer, Beirut, 2012.

4- Alain Touraine, What is Democracy, translated by: Abboud Kasuha, Dat, Publications of the Ministry of Culture, Damascus, 2000.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5- Ali Abboud Al-Mohammadaoui, Political Philosophy: Revealing What Is and Delving into What Should Be Lived Together, 1st Edition, Difference Publications, Algeria, 2015 .

6- Al-Nasser Abdel Lawi, Communication and Dialogue: The Ethics of Discussion in Contemporary Philosophical Thought, 1st Edition, Dar Al-Farabi, Beirut, n.d.

7- Al-Zawawi Bghoura, Inclusiveness and Freedom, 1st Edition, Dar Question, Lebanon, 2018.

8- Al-Zawawi Bghoura, Postmodernism and Enlightenment: The Position of Historical Ontology: A Critical Study, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2009.

9- and Dergham Shtayyeh, Public Spaces in the City of Amman: Between Urban Diversity and Social Disparity, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2021.

10- Armando Savvatori, Public Sphere: Liberal and Catholic Modernity and Islam, translated by: Ahmed Zayed, 1st Edition, National Center for Translation, Cairo, 2012.

11- Bouchra Zakag, Digital Networks and the Dynamics of the Socio-Political Field in Morocco, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.

12- Charles Tyler, Modern Social Imaginies, translated by: Al-Harith Al-Nabhan, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2015.

13- Dustin Ellis House, Freedom Without Violence, translated by: Daoud Suleiman Al-Qurna, 1st ed., Al-Ubaikan, Riyadh, 2016.

14- Emmanuel Kant, what enlightenment? In Kant and Foucault from the transcendence of reason to the ontology of the present: texts in enlightenment - revolution and power, translated by: Karim Al-Jaf, d. I, Zaki Library for Edition, Baghdad, 2018.

15- Ezzedine Abdel Mawla, Arabs, Democracy and Public Space in the Age of Multi-Screens, 1st Edition, Arab Science House Publishers, Beirut, 2025.

16- Fathi Al-Maskini, The Philosophy of Al-Nawabat, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 1997.

17- Fathi Al-Meskini, Religion and Empire in the Enlightenment of the Last Man, 2nd Edition, Believers Without Borders, Morocco, 2016.

18- Group of Authors, Dictionary of American Philosophers, 1st Edition, Difference Publications, Algeria, 2015.

19- Group of Authors, Western Marxism and Beyond, Adnan House and Library, Baghdad, 2014.

20- Hannah Arendt, Between Past and Future, translated by: Abdul Rahman Bushnaq, 1st ed., Jadawel Publishing House, Lebanon, 2014.

21- Hannah Arendt, On Violence, translated by: Ibrahim Al-Aris, 2nd ed., Dar Al-Saqi, Beirut, 2015.

22- Hannah Arendt, The Human Condition, translated by: Hadia Al-Araqi, 1st ed., Believers Without Borders, Morocco, 2015.

23- Hannah Arent, The Foundations of Totalitarianism, translated by: Antoine Abu Zeid, 2nd Edition, Dar Al-Saqi, Beirut, 2016.

24- Herbert McKeuse, The One-Dimensional Man, translated by: George Tarabishi, 3rd Edition, Dar Al-Adab, Beirut, 1988.

25- Ibrahim Saleh Al-Barzanji, The Constitutional Thought of Habermas: A Study in the European Union Constitution Project, 1st Edition, Tigris Library, 2024.

26- James Jordan Finlison, Jürgen Habermas, a very short introduction, translated by: Ahmed Muhammad Al-Ruby, 1st Edition, Hindawi Foundation, United Kingdom, 2017.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

27- Jürgen Habermas, Science and Technology as “Ideology”, translated by: Hassan Al-Saqr, 1st ed., Al-Jamal Publications, Germany, 2003.

28- Jürgen Habermas, The Ethics of Discussion and the Question of Truth, translated by: Omar Muhaibel, 1st ed., Ikhtilaf Publications, Algeria, 2010.

29- Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action, Part One, translated by: Fathi Al-Meskini, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2020.

30- Max Horkheimer and Theodorff . Adorno, The Controversy of the Enlightenment: Philosophical Nuggets, translated by: Georges Katoura, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Jadeed, Beirut, 2006.

31- Mohamed Shawky Al-Zein, Freedom is the Essence of Politics, Modern Times Magazine, Issue 5, 2012.

32- Murad Diani, Freedom - Equality - Human Dignity Utopian Justice from the Perspective of the Scandinavian Liberal Model, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2026.

33- Mustafa Ben Tamsak, European Modernity and Deconstruction Paths, 1st Edition, Believers Without Borders, Lebanon, 2018.

34- Nancy Fraser, Rethinking the Public Sphere: A Contribution to a Critique of Existing Democracy, translated by: Muhammad Kamal, Namaa Papers 88, Namaa Center for Research and Studies, n.d.

35- Nour El Din Alloush, Contemporary Philosophy, Selected Models, 1st ed., Dar Al Raya, Amman, 2013.

36- Nour El Din Alloush, Dialogues in Contemporary Political Philosophy, 1st ed., Dar Ibn Al Nadim, Algeria, 2023.

37- Nour El Din Alloush, Habermas and the Concept of Public Space, Journal of Human and Social Studies, Issue 4, January 2014.

38- Nour El Din Alloush, The German Critical School, Selected Models from the First to the Third Generation, 1st ed., Dar Al Farabi, Beirut, 2013.

39- Nour El-Din Alloush, Contemporary American Philosophy, 1st ed., Dar Al-Rafidain, Lebanon, 2016.

40- Rachid Boutayeb, Modernity and Contemporary Ideas for an Intercultural Philosophy, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.

41- Riyad Al-Sobh, The State and Human Rights in Contemporary Philosophy, 1st ed., Al-An Publishers and Distributors, Jordan, 2018.

42- Stephen Dellou, Political Thinking and Political Theory, translated by: Rabie Wahba, 1st Edition, National Center for Translation, Cairo, 2003.

43- Yasra Bilali, Dialogue with Philosopher Nancy Fraser: Social Justice Can Only Be Achieved by Redistributing Wealth, August 3, 2023
https://alqatiba.com/2023/08/03/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1

44- Zawawi Ghoura, Confession for a New Concept of Justice, 1st Edition, Dar Al-Tali'a, Beirut, 2012.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 / International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0